الموقف السياسي

اهتمامات صباح الأحمد بقضايا الأمة

عبد المحسن الحسيني

تحتفل الكويت هذه الأيام بذكرى ثلاث مناسبات وطنية، هي العيد الوطني وذكرى التحرير وذكرى تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في البلاد، ونريد أن نستغل هذه المناسبة لنستعرض اهتمامات صاحب السمو بقضايا الأمة، وأولى هذه القضايا التمسك بالدستور وحرصه على إرساء الديموقراطية وتحقيق العدالة والمساواة منذ تولي سموه مقاليد الحكم، حيث أكد سموه ضرورة التمسك بالقوانين ووجه مجلس الوزراء بقوله: «طبقوا القوانين في تنفيذ معاملات الناس ولا تترددوا لأنها الأساس في إقرار حقوق المواطنين وبلوغ بر الأمان في مسيرتنا».

ومن اهتمامات سموه أيضا دعم الاقتصاد الوطني وتحقيقا لهذا الاهتمام أعلن سموه أمام نواب مجلس الأمة ضرورة العمل من أجل جعل الكويت مركزا ماليا دوليا وكان أن قام سموه بجولة آسيوية انجز خلالها توقيع عدة اتفاقيات تجارية لتكون بداية وانطلاقا لتنفيذ هذا المشروع الاقتصادي والمالي الكبير.

وبفضل السياسة الحكيمة لسموه استطاعت الكويت أن تقيم علاقات مع معظم دول العالم وأن تتبع نهجا سياسيا معتدلا هذا مما ساعد في اختيار الكويت عضوا في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

ومن القضايا التي اهتم بها صاحب السمو قضية الوطن والإخلاص التام والولاء الكامل للكويت، إذ قال في خطاب له بمجلس الأمة: «اجعلوا مصلحة الكويت معياركم وابتعدوا عن الاعتبارات الشخصية والطائفية».. وحذر سموه في خطابه أمام أعضاء مجلس الأمة إلى عدم الوقوع بحيل ومحاولات البعض النيل من أمن وسيادة البلاد، ولابد من الابتعاد عن الخوض في مهاترات لا علاقة لها بمصلحة الكويت ولا نريد أحدا يهتم بقضايا الآخر على حساب مصلحة الكويت لأن هذا يثير الفتنة والطائفية والقبلية ونريد أن يكون جل عملنا لصالح الكويت.

ولم يغفل صاحب السمو عن الأوضاع العربية غير المستقرة وطالب بضرورة التركيز على القضية الفلسطينية ودعا الزعماء العرب إلى مواصلة دعمهم للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من إقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية وهنا طالب الرئيس الأميركي ترامب بأن يعيد النظر في قراره بشأن القدس.

لا شك أنها مواقف ذات أهمية سياسية لصالح الكويت والبلاد العربية، وهذه مناسبة لنحتفل بكل فخر واعتزاز بذكرى تولي سموه مقاليد الحكم في البلاد، وهو القائل «أنتم الأمانة التي أحملها في عنقي».

والله الموفق.

الحكمة سراج العطاء

التسامح وكيف يجب أن يكون

الشيخ د.أحمد محمد

نسمع بين الحين والآخر من بعض قيادات المؤسسات الدينية أنهم يطورون الخطاب الديني من أجل ترسيخ الوسطية، لكننا للأسف لا نرى أثرا واضحا لها، وإنني إذ لا أؤمن بصواب تدخل المؤسسات الدينية في شؤون الدين إلا أن بعض من ينتسب إليها يمتلك النية الحقيقية لتغيير المفاهيم المغلوطة لدى بعض الناس، لكن هذا لا يكفي إذ لابد فعليا من السعي الحقيقي والجاد نحو تسمية (التسامح) على رأس أولويات الأعمال الحكومية والمجتمعية، ولذلك أعجبني ما قامت به «كونا» قبل أيام عندما وقعت على «ميثاق وكالات الأنباء للتسامح»، هذا الميثاق الذي صدر من القمة العالمية للحكومات الذي عقد في مدينة دبي التي تتوهج دائما بأداء متميز وعمل مبدع غير مسبوق، ولقد قامت فيما مضى بتطوير مفهوم السعادة ليصبح برنامجا عمليا وهدفا استراتيجيا لحكومتها، وعينت وزيرة لهذا الغرض، وهذا يؤكد وجود إيمان حقيقي بالقيم الإنسانية التواصلية ودورها المهم والحيوي في خلق حركة وعي حضاري متجددة في هذا الجزء من العالم.

واليوم يأتي دور قيمة التسامح ولما كان الإعلام اليوم يتدخل بشكل مباشر في حياة الناس من خلال بث عدد كبير من المفاهيم السلبية، لذا كان الاهتمام بترسيخ مفاهيم الإيجابية وقيم التسامح واجبا إنسانيا بامتياز لاسيما في ظل التوحش والتشرذم وثقافة الكراهية والتطرف في العالم.

لقد قامت «كونا» بالاهتمام المشكور بالتوقيع على البيان إيمانا منها بأهميته وللترويج لمفاهيم التسامح وزيادة المودة والمحبة بين الشعوب والدول مع احترام التعددية والتنوع فيما بينها وهذا ما نريده في الكويت اليوم، لاسيما ونحن نسمع ونرى بين الحين والآخر دعاة ينفثون سموم الفتن والكراهية والبغضاء بين أبناء الوطن والدين الواحد.

لقد زار بابا الڤاتيكان منطقتنا ليلتقي بالمسلمين وهذه مبادرة طيبة من قائد ديني كبير له تاريخه الطويل في حماية الفقراء واحترام الديانات إلا أن ذلك لن يثمر أي خير للناس إلا حين نقابله بالمثل وهذا لا يكون باحترام إيمان الآخرين وعدم السماح لأي أحد من أي دين أو طائفة أو مذهب بأن يستخف بمعتقداتهم، وإن كنا نخالفهم فإن الخلاف لا يعني عدم الاحترام.

جدران ورقية

خصخصة من دون تخصيص

د.غازي العتيبي

@Dr _ ghaziotaibi

عرف «دونالد ستون» الخصخصة بأنها: «أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص والتي لا تتحقق في الغالب إلا بالانتقال الفعلي للملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص».

أنا لست ضد الخصخصة لكن ضد الصلاحيات المحدودة التي يمنحها القطاع الخاص والاحتكار الذي قد يجعل منا مستهلكين أكثر منا فعالين.

التقيت بأحد الشباب الذي كان سابقا شغوفا ليلتحق بالقطاع الخاص لكن بحكم التجارب التي سمع عنها ممن سبقوه فإن ساعات العمل طويلة مقابل مردود مادي بسيط والجهود التي في الغالب لا تلاقي أي تقدير.

وأكمل حديثه بأن «البزنس» الخاص هو أكبر ضمان اليوم وربما ساهم تعزيز الربح السهل الذي ينشره المشاهير في حساباتهم في التواصل الاجتماعي في شعور هذا الفرد بالنقص وبعدم رضاه الوظيفي ففي بداية الوظيفة المقارنة دوما هي التي تشغل بال الكثيرين شوف فلان وين وصل وشوف أنا للحين بنفس المكان، عدم تطوير الذات والتأكد من أدواتها قد يجعل من السهل التأثر السلبي بذلك.

قد تكون الميديا أسهمت في تشكيل خيار عديم الخبرة في نفوس أبنائنا سواء الشباب أو المراهقون.

وبيني وبينكم لغة شبابنا اليوم لغة تخوين وبحث عن ضمانات وعدم ثقة وهذا مؤشر خطير فكيف سيعطي أفضل ما لديه ان كان الشعور بعدم الأمان يلاحقه كل يوم في وظيفته؟

فرددت عليه:

ألا تلاحظ أنك حرقت مراحل التجارب وإيجاد نفسك في نطاقها الصحيح الذي تكون ناجحة وفعالة فيه، لماذا تختصر الطريق؟ من الجميل أن يكون لديك عملك الخاص ولكن لابد أن تؤسس رأس المال وتعرف ما أنت ناجح فيه ليكون فعلا ضمانا واستقرارا فتجربة الاحتكاك بكل المراحل الوظيفية ستصنع منك إنسانا واعيا بخياراته وخبراته.

أحلام شبابنا اليوم تتطلع لإيجاد حل سريع لتفادي أي تجربة وفرص العمل أيضا تحجم طاقاتهم وتجعلها مجرد تكرار لما لا يعود على الإنسان سوى بقراءة الجرايد والانشغال بالهاتف.

لم يعد هناك أي تأسيس لبذرة الإبداع في نفسية الموظف والتحفيز، فالكثير ينظر إلى أن ڤيتامينات واو وياء وهاء هي المترئسة لعجلة الترقيات وأي تقدم في المجال الوظيفي، لذلك طمر الإبداع في محله ولماذا يتميز بما يقدمه؟!

لابد أن تقوم مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة برعاية المبدعين وإقامة تحفيز لاكتشاف ما يتميز فيه شبابنا بجميع المجالات، فتبني هذا النوع من الثروات خيره مستمر لا ينقطع.

فطاقة الشباب هي مصدر الثروة الوحيد ولن يضيع أي استثمار فيها بل على العكس ستعطيك أضعاف ما تعطيها.

كلمة من القلب: لا يوجد قاعدة للنجاح، الكل سيصنع قاعدته التي تتماشى وتتناسب مع قواه، طموحنا لان نعيش حياة الآخرين قد يثنينا عن الهدف الذي نريد.

مجرد رأي

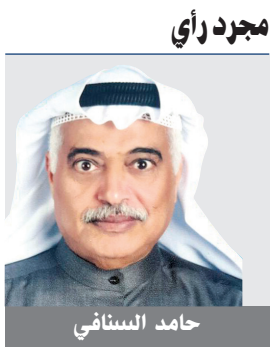

حامد السنافي

شاهد على عصر الأبطال

جرى العرف والتقليد في بلدنا الكويت أن تكرم أبطالها بعد الموت، ولكننا نطالب ونوصي المسؤولين في ديرتنا الغالية بأن تكرم أبطالها الذين خاضوا المعارك والحروب احتفالا بهذا الشهر الذي يصادف همة الأبطال الذين قادوا تحرير الوطن من براثن العدوان الغاشم بمعية قوات التحالف الدولي حتى منّ الله سبحانه وتعالى علينا بتحرير وطننا لينعم بالاستقلال، لذا فإن ذكراهم واجبة ويتحتم على المسؤولين بالدولة أن يكرموا هؤلاء الأبطال الأحياء منهم أو الأموات حيث يوجد بيننا أبطال لم يأخذوا حقهم إعلاميا.

ومن هؤلاء الأبطال نأخذ مسيرة وبطولة أحد الأبطال الذي تشهد له الكتيبة الثانية مشاة ببطولته وصموده في المواقف الشجاعة هو خالد مضحي الشمري، والذي كان برتبة ملازم أول أثناء الغزو العراقي على بلادنا الكويت، والآن ما شاء الله مازال بالخدمة العسكرية ويحمل رتبة لواء ركن، ونتمنى من الله أن يطول في عمره لخدمة بلده الكويت، ولولا الله ثم البطل خالد مضحي الشمري لما استطاعت الكتيبة الثانية مشاة الدفاع عن اللواء الخامس عشر، ومن بعده الانسحاب إلى السعودية بكامل عتادها 42 مدرعة و600 عسكري.

وقد بذل الشمري جهدا كبيرا في المحافظة على الانسحاب التكتيكي للكتيبة، وشهادة حق أنه لولا الله ثم جهود هذا البطل لما استطاعت الكتيبة الوصول إلى بر الأمان.

لذلك نرجو ونهيب بدولتنا المحافظة والاهتمام بهؤلاء الأبطال.

تركوا كل خريجي الكليات ونظروا فقط إلى خريجي كلية الشريعة!

عزة الغامدي

بدأت الأصوات في السنوات الأخيرة للمطالبة من قبل العلمانيين لدينا بضرورة إغلاق كلية الشريعة، فسبحان الله! اليوم يطالبون بإغلاق كلية الشريعة وغدا يطالبون بإغلاق المساجد، وهذا أمر لا استبعده من قبل أناس لديهم مشكلة رئيسية مع كل مشتقات الدين.

ولننظر إلى المطالبات الأخيرة في عدم حاجة الدولة لخريجي الشريعة وتكدس الخريجين من دون وظائف، على الرغم من أن خريجي الشريعة أكثر الخريجين الذين لديهم وظائف تنتظرهم سواء في وزارة الأوقاف أو الأمانة العامة للأوقاف أو النيابة أو وزارة التربية، فمجالات عملهم واسعة نظرا لأن الشريعة بابها واسع، وبما ان الدولة في المادة الثانية من الدستور قد أقرت أن دين الدولة هو الإسلام، ولأن عقيدتنا لا تعنى فقط بأمور الصوم والصلاة بل هي منهج دولة، إذن فنحن بحاجة إلى خريجي هذا التخصص للعمل في مجالات متعددة ومتنوعة.

ولو نظرنا إلى بقية التخصصات الجامعية سواء المندرجة تحت كلية الآداب أو العلوم الاجتماعية أو كلية العلوم نجد أن خريجيها لا يسببون إزعاجا للبعض، على الرغم من انهم يعانون من البطالة أكثر من خريجي الشريعة فهم حقيقة لا فائدة منهم في ظل ازدياد معدل الخريجين منهم، ومجالات عملهم محدودة، فأغلب الخريجين يعملون في غير تخصصهم، فلماذا لا نرى هجوما وحملات عليهم لإغلاقها، كما نرى أننا بحاجة لخريجي الشريعة أكثر من سواهم.

إن الأمر المحزن هو أن تصدر مثل هذه المطالبات من أبناء جلدتنا وهم مسلمون ويفترض أن تكون لهم غيرة على شريعتهم، بل أنا أطالب بأن تفتح كلية الشريعة أبوابها لحملة التخصصات الأخرى لمن يرغب في أن يحصل على تخصص الشريعة كتخصص جامعي ثان أو ثالث، وذلك لأجل التفقه والازدياد في طلب العلم الشرعي حتى يعرف المرء دينه ويتفقه فيه.

إن مشكلة البطالة والعمل في غير التخصص هذه لا علاقة لها بنوعية المخرجات، فالمسؤولية يتحملها ديوان الخدمة المدنية نظرا لأنه هو المعني بحل مشكلة البطالة وإيجاد تصنيف وظيفي يتناسب مع مخرجات التعليم نظرا لأن دور وزارة التعليم هو مواكبة التقدم وتقديم العلم وإتاحة الفرصة للطلبة لدراسة التخصص الذي يتناسب مع ميولهم وقدراتهم، أما مسؤولية نوع الوظيفة التي سيشغلها هذا الخريج فهي مسؤولية ديوان الخدمة المدنية لأنه المعني بتوصيف الوظائف، حتى لو كان العمل لا يناسب التخصص، فعلى ديوان الخدمة المدنية ان يطور من آلية العمل في الحكومة وإيجاد وظائف تتواكب مع مخرجات التعليم، وهذا الدور من المفترض أن يقوم عليه القائمون بإعداد الخطة الخمسية للدولة والمجلس الأعلى للتخطيط.

لذلك أرجو ألا نترك كل مخرجات التعليم، ويتم النظر فقط لخريجي الشريعة على اعتبار انهم يعانون وحدهم من البطالة.

متى يتحقق حلم حكومة بلا ورق في الكويت؟

يوسف المطيري

من أبرز آليات تقدم الدول اقتصاديا تسهيل إجراءات المستثمرين ورجال الصناعة والتجارة، وأسوأ الدول اقتصاديا التي تعرقل مصالح رجال الأعمال. ونحن في الكويت نعاني من تراجع الاقتصاد بسبب البيروقراطية المتفشية في مختلف الأجهزة الحكومية، مما أدى لهروب الكثير من رجال الصناعة والتجارة لدول عربية وخليجية وأوروبية، لاستثمار أموالهم في تلك الدول. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أليست الكويت الأحق بهذه المشاريع؟! ولذلك نحن نؤكد على ضرورة أن تتجه الدولة لإنشاء حكومة بلا ورق، بحيث يتم ربط جميع الجهات الحكومية تحت هيئة واحدة مع أهمية أن يتم التعامل مع هذه الهيئة من خلال الأجهزة الحاسوبية لتنهي المعاناة التي يتكبدها رجل الأعمال الكويتي في مختلف الأجهزة الحكومية أثناء إنهاء معاملاته، كما أن هذا الربط سيخفف الأعباء على الموظفين، وما أقوله هنا فالكويت التي كان يطلق عليها في السابق درة الخليج تراجعت وأصبحت في ذيل الدول الخليجية من الناحيتين الاقتصادية والتنموية رغم أن تلك الدول الشقيقة التي كانت تنظر إلينا سابقا بانبهار لتفوقنا وريادتنا الاقتصادية، وبكل أسف تغيرت تلك النظرة تجاهنا في السنوات الأخيرة بعدما سبقتنا تلك الدول بخطوات واسعة نتيجة اعتمادها على الثورة المعلوماتية في إنجاز معاملات رجال الصناعة والاستثمار، ولا زلنا نحن نعاني من سيف البيروقراطية المسلط على رقابنا، ولهذا نطالب نواب مجلس الأمة بان يحركوا المياه الراكدة لتعود الكويت درة الخليج كما كانت. وما نقوله أيضا للسادة النواب نحن لسنا بحاجة لصراعات سياسية لأننا في هذا العصر بحاجة لتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، حيث أصبحت الكويت من أسوأ البيئات الاقتصادية عالميا، والدليل الواضح على ذلك إهمال مشروع تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري، مع العلم هذا المشروع طرح منذ اكثر من عشر سنوات، ولكن لا حياة لمن تنادي، كما تأخر الكثير من المشاريع الحيوية الأخرى بسبب البيئة الطاردة للتطور الاقتصادي. وما أقوله في آخر كلامي: إذا كانت الكويت الآن تعيش على سلعة النفط كمصدر أساسي لدخلها بما يزيد على 90٪، فالسؤال: إلى متى سنظل تحت رحمة سلعة عرضة لتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية؟ ولهذا نؤكد على أهمية تنويع مصادر الدخل لأن مستقبل الكويت المقبل سيكون للصناعة والاستثمار خاصة أن سلعة النفط لن تدوم للأبد.